أبو القاسم عبد الدائم بن مرزوق بن خير القيرواني ونماذج من آرائه اللغوية والنحوية
(000 - 472 هـ) (0000 - 1080 م).

ناصر مولود الأمين الجبو
كلية الآداب والعلوم ببدر، جامعة الزنتان

- المستخلص:

يعد أبو القاسم عبد الدائم بن مرزوق بن خير القيرواني (472 هـ - 1080م) من علماء النحو واللغة المغمورين، فلم تتم دراسة آرائه النحوية واللغوية ، بسبب عدم وجود كتبه، فيبدو أنها مفقودة، ولو كانت كتبه موجودة لَأَثْرَتِ المكتبةَ العربية، فله آراء جديرة بالبحث والدراسة والمناقشة والأخذ بها والرد عليها، وفي هذا البحث ذكر ما تمكنتُ جمعه من آرائه النحوية واللغوية .

- اسمه: عبد الدائم بن مرزوق بن خير أبو القاسم، من كبار علماء اللغة ورواة الأدب، وُلِدَ بالقيروان، ورحل صغيرًا في طلب العلم إلى المشرق، فدخل العراق، وأخذ بالبصرة عن أبي الحسين محمد بن الحسين، وهلال بن المحسّن في سنة 426هـ، وتحوَّل إلى الشام فالتقى أبا العلاء المعري، وروى عنه شعره مباشرة، ودخل مصر فقرأ على أبي الحسن الجوفي، ثم رجع إلى بلده بعلم جم، وقد أدخل إليه كثيرًا من كتب اللغة والأدب، وأقام بالقيروان إلى الزحفة الهلالية، فخرج من القيروان وتوجه إلى الأندلس، ونزل بالْمَرِيَّة وإشبيلية ينشر العلم (ابن عميرة، 1967م، ص 399)، و(عبد الوهاب، 2005م، ص 61 – 63)، و(محفوظ، 1994م، 4/302 - 303) .

- شيوخه:

أخذ العلم عن عدد من الشيوخ منهم:

1 - محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث، أبو الحسين الفارسي النحوي، ابن أخت أبي علي الفارسي: أخذ عن خاله علم العربية، وطوّف الآفاق ورجع إلى الوطن، وكان خاله أوفده على الصاحب ابن عباد إلى جهة الري فارتضاه وأكرم مثواه، ثم تقرب أبو الحسين ولقي الناس في انتقاله، وورد خراسان ونزل بنيسابور دفعات، وأملى بها من الأدب والنحو ما سارت به الركبان، وللصاحب ابن عباد مكاتبات إليه مدونة، وله تصانيف منها: كتاب الهجاء، وكتاب الشعر، مات سنة إحدى وعشرين وأربعمائة للهجرة (الحموي، 1993م، 6/2523 – 2524) .

2 - سراج بن عبد الملك بن سراج أبو الحسين بن أبي مروان النحوي اللغوي الأخباري الأديب الشاعر، كان عالم الأندلس في وقته، كان يجتمع إليه مهرة النحاة كابن الأبرش وابن الباذش ومن

في طبقتهما يتلقون عنه لوقوفه على دقائق النحو ولغات العرب وأشعارها وأخبارها، روى عنه ابن عبد الدائم القيرواني – وهو المقصود بهذا البحث - والقاضي عياض وابن خير وغيرهما، مات ابن أبي مروان سنة ثمان وخمسمائة للهجرة (الحموي، 1993م، 1342/3)، و(السيوطي، 1979م، 576/1).

3 - وروى القيرواني عن شيخه أبي الوليد الباجي: سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث، الفقيه المتكلم المحدث المفسر الأديب الشاعر، رحل في طلب العلم، ثم رجع إلى الأندلس فحاز الرياسة فيها، وسمع منه خلق كثير منهم: الحافظان الصدفي والجياني، والمعافري، والسبتي، والمرسي، وغيرهم، وَوَلِيَ القضاءَ بمواضع من الأندلس، وله مصنفات منها: الاستيفاء شرح الموطأ، والمنتقى مختصر الاستيفاء، والتسديد إلى معرفة التوحيد، والمعاني في شرح الموطإ، عشرون مجلداً، وكتاب اختلاف الموطآت، وتفسير القرآن، وغير ذلك، مات بالْمَرِيَّة سنة أربع وتسعين وأربعمائة للهجرة (الحموي، 1993م،1387/3 – 1388) .

- تلاميذه:

وقد أخذ عنه عددٌ مِن أهل العلم، منهم:

1 - مُحَمَّد بْن عَلِيّ بْن يعيش بْن دَاوُد من أَهْل الْمَرِيَّة وَسكن بطليوس يكنى أَبَا الْوَلِيد وَيعرف بِابْن ضَابِط لَقي بالْمَرِيَّة الشيخ عَبْد الدّائم القيرواني فَأخذ عَنْهُ وَقعد لتعليم الْآدَاب واللغات (ابن الأبار، 1995م، 330/1)، ولم أعثر على تاريخ سنة وفاته.

2 - مُحَمَّد بْن حكم بْن مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن بَاقٍ من أَهْلَ سرقسطة يكنى أَبَا جَعْفَر وجده ذُو الوزارتين مُحَمَّد بْن أَحْمَد كَانَ صَاحب مَدِينَة سَالم وَقتل بهَا سنة عشْرين وَأَرْبَعمِائَة روى عَنْ عبد الدّائم القيرواني، وَاسْتقر بِمَدِينَة فاس وَولي أَحْكَامهَا وَأفْتى بهَا وأقرأ الْعَرَبيَّة وَكَانَ متفننًا ذَا حَظّ من علم الْكَلَام حَسَن الْخلق قوالاً بِالْحَقِّ وَله شرح فِي الْإِيضَاح لأبي عَلَي الْفَارِسِي وَكَانَ وَاقِفًا عَلَى كُتُبِهِ وَكُتُب أبي الْفَتْح ابن جني وَأبي سَعِيد السيرافي، حدَّث عَنْهُ أَبُو الْوَلِيد بْن خيرة، وَأَبُو مَرْوَان الصيقل الوشقي، وَأَبُو مُحَمَّد القَاسِم بْن دحمان، وَأَبُو عَبْد اللَّه بْن الْحُسَيْن الأندي، وتُوُفِّيَ قبله وَأَبُو مُحَمَّد بْن بُونُه، وَأَبُو الْحَسَن اللواتي وَغَيرهم، وتُوُفِّيَ بتلمسان فِي نَحْو سنة ثَمَان وَثَلَاثِينَ وَخَمْسمِائَة للهجرة (ابن الأبار، 1995م، 360/1)، و(السيوطي، 1979م، 96/1) .

3 - عبد الْملك بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن نَذِير بن وهْب بْن نَذِير الفِهري من أَهْلَ شنتمرية الشرق، يكنى أَبَا مَرْوَان، سمع مِن أَبِي الْقَاسِم عبد الدَّائِم بن مَرْزُوق القيرواني، وَولي قَضَاء بَلَده وَكَانَ مِمَّن رَحل واعتني بالرواية والدراية مَعَ الضَّبْط وَحُسْنِ الْخط، تُوفِّي بعد التسعين والأربعمائة للهجرة (ابن الأبار، 1995م، 72/3) .

4 - عمر بن خطاب بن يُوسُف بن هِلَال من أهل بطليوس وَيُعْرَفُ أَبوهُ بالماردي يكنى أَبَا حَفْص أَخذ عَن أبي الْقَاسِم عبد الدَّائِم بن مَرْزُوق القيرواني وَعَلَّمَ بإشبيلية الْعَرَبيَّة ثمَّ انْتقل إِلَى شريش، وَتُوفِّي بشريش سنة إِحْدَى وَخَمْسمِائَة للهجرة (ابن الأبار، 1995م، 151/3).

5 - محمد بن أغلب بن أبي الدوس المرسي، من أَهْل مَرْسِيَّة يكنى أَبَا بَكْر روى عَنْ عبد الدّائم بْن مَرْزُوق القيرواني، وَكَانَ عَالما بِالْعَرَبِيَّةِ والآداب مشاركًا فِي غَيْر ذَلِكَ من أحسن النّاس خَطّاً وأصحهم نقلاً وضبطًا وَشهر بالإقراء، وَكَانَ من المعلمين المتجولين، أدب وَلَدي الْمُعْتَمد مُحَمَّد بْن عَبّاد الراضي يزِيد والمأمون الْفَتْح وَسكن الْمَرِيَّة وقتاً، وَأَجَازَ الْبَحْر إِلَى الْمغرب فَنزل مَدِينَة فاس، وَاسْتقر آخرًا بأغمات، وَله شعر صَالح، وَألَّف فِي شرح الْأَمْثَال لأبي عبيد مَا أَفَادَ بِهِ، رَوَى عَنْهُ أَبُو عَبْد اللَّه ابْن أبي الْخِصَال وَأَبُو بَكْر بْن الخلوف وَأَبُو عَبْد اللَّه بْن أبي زَيْد وَغَيرهم، وتُوُفِّيَ بمراكش سنة إِحْدَى عشرَة وَخَمْسمِائَة للهجرة (ابن الأبار،1995م، 335/1 - 336، و(السيوطي، 1979م، 57/1).

6 – ابن خير الإشبيلي ودرس على شيخه: أبي الْقَاسِم عبد الدَّائِم ابْن مَرْزُوق القيرواني كتاب: الموضح فِي النَّحْو لأبي الْحسن الجويفي، والذي أخذه القيرواني عَن شيخه أبي الْحسن عَليّ بن إِبْرَاهِيم بن سعدي الْمصْرِيّ النَّحْوِيّ الْمَعْرُوف بالجويفي رَحمَ الله الجميع (اللمتوني، 1998م، ص 284).

7 - محمد بن حكم بن محمد بن أحمد بن باق الجُزَامي السَّرَقُسْطِي أبو جعفر، كان نحوياً، ولغوياً، ومقرئاً، وإماماً في علم العربية وإقراء الكتاب، وجليلاً عارفاً بأصول الدين، روى عن ابن سراج، وأبي الوليد الباجي، وخلف بن يوسف الأبرش، وغيرهم، واستوطن فاس، وأخذ الناس بها عنه، وروى عن جماعة منهم عبد الدائم ابن مرزوق القيرواني، مِن مؤلفاته: شرح إيضاح الفارسي، وألف في الجدل، والعقائد، مات بفاس وقيل: بتلمسان سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة للهجرة (السيوطي، 1979م، 96/1).

فمحمد بن حكم بن محمد بن أحمد بن باق الجزامي السَّرَقُسْطِي روى عن عبد الدائم ابن مرزوق القيرواني.

- مؤلفاته:

1 - حُلَى العُلَى، وهو معجم في اللغة، ذكره بهذا الضبط (حُلَى العُلَى) أحمد ابن يوسف اللَّبْلِي الفهري في شرحه لفصيح ثعلب، ونقل عنه في عدة مواضع (اللَّبْلِيُّ، 1997م، ص 38، 41، 118)، وكذلك البغدادي حيث قال: " وَقَالَ عبد الدَّائِم بن مَرْزُوق القيرواني فِي كتاب حُلَى العُلَى فِي الْأَدَب: إِنَّه يُرْوَى (الْعَتِيق) بِالرَّفْع وَالنّصب وَمَعْنَاهُ عَلَيْك الْعَتِيق وَمَاء شن وَأَصله: كذب ذَاك عَلَيْك الْعَتِيق ثمَّ حذف عَلَيْك وناب كذب مَنَابه فَصَارَت الْعَرَب تغري بِهِ"(البغدادي، 1997م، 186/6)، فذكر البغدادي أنه كتاب في الأدب .

وذكره بهذا الضبط (حُلى العُلَى) – أيضًا - عبد العزيز الميمني في كتاب: بحوث وتحقيقات (الميمني، 1995م، 382/2)، وقد بحثتُ عن كتاب (حُلى العُلَى) كثيرًا ولم أعثر عليه، فيبدو أنه مفقود.

2 - المكتفي، وهو شَرح لشعر المتنبي (ابن الأبار، 1995م، 257/4 - 258) .

- وفاته:

توفي أبو القاسم عبد الدائم بن مرزوق بن خير بطليطلة سنة 472هـ (الضبي، 1967م، ص 398 – 399) ، و(السيوطي، 1979م، 75/2) .

- أقواله وآراؤه:

المسألة الأولى – (سواء) الممدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى إلا .

ذهب عبد الدائم بن مرزوق القيرواني إلى أن (سواء) الممدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى إلا .

وعلل أبو حيان ما ذهب إليه عبد الدائم بن مرزوق القيرواني فبيَّن أنَّ الذي حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لا تتغيرُ بوجوه الإعرابِ تغيُّرَ (غير)، وذكر أبوحيان أنَّ الصحيح فتحَها إعرابٌ وهي لازمة الظرفية؛ فلذلك لم ترفع ولم تُجَرَّ، ويلزمه أنْ يقول ببناء سِوَى وسُوَى، أو يبدي فرقًا بينهما وبين هذين، أما سواء بمعنى وسط نحو: {سواء الجحيم} [الصافات: 55] أو بمعنى مُسْتَوٍ نحو: {سَوَآءٌ عَلَيْهِم ءأَنذَرْتَهُمْ}[البقرة: 6] فمعربة إجماعًا، وكذا سواء بمعنى (حِذاء) نحو زيد سواء عمرو.

وَالْأَشْهر فِي سِوَى لُغَة الْكسر وَالْقصر، ولغة الضَّم وَالْقصر حَكَاهَا الْأَخْفَش، أي:(سُوَى)، ولغة الْفَتْح وَالْمدّ حَكَاهَا سِيبَوَيْهِ، أي:(سَواء)، و(سِوَى،سُوَى) بكسر السين وضمها مقصورتين، وبفتح السين وكسرها ممدودتين، أي: (سَوَاء، سِوَاء)، ويُستثنَى بها في الاتصال والانقطاع، وكونها ظرفًا كالمجمع عليه إلا ما ذهب إليه الزجاجي أنها اسم لا ظرف، وتابعه ابن مالك فزعم أنها بمعنى (غير)(أبو حيان، 1998م، 1546/3 – 1547)، و(السيوطي، د ت، 160/2 - 165) .

وقال الكوفيون: وقد يكونان اسمين بمعنى غير وهي عند سيبويه، والفراء، وأكثر النحاة لازمة الظرفية لا تتصرف، وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفًا كثيرًا، وغيرَ ظرفٍ قليلاً، وهو قول الرماني، والعكبري، وابن عصفور، فيما حكاه عنه ابن الضائع، والذي في تآليف ابن عصفور أنه ظرف لا يتصرف كقول الجمهور، قال تقول: مررت برجل سواك بمعنى مكانك الذي يدخله معنى عوضك وبدلك، ولما كانت الظرفية فيها مجازًا لم يتصرفوا فيها فلا يقال: قام سوى زيد، ولا قام سواء زيد، ولا ما ضربت سواك، ولا مررت بسواك ولا ينتصبان على غير الظرفية، إلا إنْ جاء شيء من ذلك في ضرورة الشعر، قيل: ولم يشرب معنى الاستثناء فيها إلا سوى المكسورة السين، ولم يمثل سيبويه في الاستثناء إلا بها، فإنِ استثنى بالآخر فبالقياس عليها، وظاهر كلام الأخفش أنه يستثنى بالثلاثة.

ويضاف إلى المعرفة والنكرة ك (غير) وزعم بعضهم أنها لا تضاف إلا إلى المعرفة، وموضعها نصب على الظرفية، ويظهر الإعراب في الممدودة نصبًا نحو: قام القوم سواءك، وما مررت بأحد سواك (أبو حيان، 1998م، 1547/3).

وتَنْفرد (سِوَى) عَن (غير) بِأَنَّهَا تلْزم الْإِضَافَة لفظاً بِخِلَاف (غير) فَإِنَّهَا تقطع عَنْهَا لفظاً وتنوي وَلَا يُعْتَرَضُ على هَذَا بقوله تَعَالَى: {مَكَاناً سِوَى} [طه: 58] فَإِنَّ (سوى) فِيهِ بِمَعْنى مستو وَلَيْسَ الْكَلَام فِيهِ ويضاف (سِوَى) إِلَى الْمعرفَة والنكرة، وَقيل إِنَّهَا تنفرد من (غير) بِأَنَّهَا لَا تُضَاف إِلَّا إِلَى معرفَة، بِخِلَاف (غير) فَإِنَّهَا تُضَاف إِلَيْهِمَا (السيوطي، د ت، 165/2 - 164).

المسألة الثانية – الاختلاف في (لم) هل تكون صلة على رأي أهل اليمن ؟ أو (ما) صلة لا غير على رأي أهل مضر؟

وذكر عبد الدائم بن مرزوق القيرواني، في كتابه (حُلَى العُلَى) أنَّ أهل اليمن يجعلون (لم) صلة، ومضر يجعلون (ما) صلة لا غير، قال الشاعر:

ربَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعُ لمْ ثوبي شَمَالاتُ

(البغدادي، 1997م، 404/11)، و(ابن منظور، مادة: شيخ)

على لغة مضر وقد أنشده بعضهم (ترفعن)، وهذا البيت من (شطر المديد) من العروض الثالثة، من ضربها الثاني، وتقطيعه: فاعلاتنْ فاعلنْ فعلنْ فاعلاتنْ فاعلنْ فعلنْ، ودخلت (ما) لأجل التوكيد، وشُبّهت باللام في (لَيَفْعَلَنَّ)، ولكنَّ الكثيرَ المنتشرَ وُرُود البيت السابق على هذا الضبط:

ربَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعْنَ ثوبي شَمَالاتُ

(اللغة: أَوْفَى: أشرف أو نزل، العَلَم: الجبل، الشمالات: جمع الشمال، وهي ريح الشمال، والمعنى: يفخر الشاعر بأنّه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من الأعداء، ويكون لهم طليعة)، (ابن بَرِّي، 1985م، ص 219) .

المسألة الثالثة – استعمال كَذَبَ في الإغراء، والاختلاف في إعراب كلمة (العتيق) في بيت الشاعر:

كَذَبَ العَتِيقَ وماءَ شَنٍّ بارِداً إنْ كنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذهبي

ذهب عبد الدّائم بْنِ مَرْزُوق القَيْرَوانِيّ: أَنّه يُرْوى (العَتِيقُ) بالرَّفْع والنَّصْب، أي: بضم القاف ونصبها، وَمَعْنَاهُ: عليكَ العَتِيقَ وماءَ شَنٍّ، وأَصله: كَذَبَ ذاكَ، عليكَ العَتِيقَ؛ ثمَّ حَذَفَ عَلَيْك، وناب كَذَبَ مَنابَهُ، صارتِ العربُ تُغْرِي بِهِ، وكَذَبَ العَتِيقُ: أَي عليكَ بالتَّمْرِ؛ والعربُ تَقول: كَذَبَكَ التَّمْرُ واللَّبَنُ، أَي: عَلَيْك بهما، وأَصلُ الكَذِبِ الإمكانُ، وقولُ الرَّجُل: كَذَبْتَ، أَي: أَمكَنْتَ من نَفْسِك وضَعُفْتَ، فَلهَذَا اتُّسِعَ فِيهِ فأُغْرِيَ بِهِ؛ لأَنَّه مَتى أُغْرِيَ بشَيْءٍ، فقد جُعِل المُغْرَى بِهِ مُمْكِناً مُستطاعاً إِنْ رامَهُ المُغْرَى (الزَّبيدي، د ت ، 124/4) .

وذكر أَبو حَيّانَ فِي شرح التَّسْهيل، بعدَ نقلِ هاذا الْكَلَام: أنكَ إِذا نَصَبْتَ العتيقَ، بَقِيَ كَذَبَ بِلَا فَاعل على ظَاهر اللَّفظ، والّذي تَقْتَضِيه القواعدُ أَنَّ هذا يكونُ من بَاب الإِعمال، فكذَبَ يَطْلُبُ الاسْمَ على أَنَّه فاعِلٌ، وعليكَ، يطلُبُه على أَنّه مفعولٌ، فإِذا رفعنَا الاسمَ بـ (كَذَبَ)، كَانَ مفعولُ (عَلَيْكَ) محذُوفاً؛ لفهم الْمَعْنى، والتّقْدير: كَذَبَ عليكُم الحَجُّ، وإِنَّمَا التُزِمَ حَذفُ الْمَفْعُول؛ لأَنّه مكانُ اخْتِصَار، ومحرَّفٌ عَن أَصل وَضْعه، فجَرى لذلك مَجْرَى الأَمثالِ فِي كَوْنِها تُلْتَزَمُ فِيهَا حالةٌ واحدةٌ، لَا يُتَصَرَّفُ فِيهَا، وإِذا نَصَبْتَ الاسْمَ، كَانَ الفاعلُ مُضْمَراً فِي كَذَبَ، يُفسّرُهُ مَا بَعدَهُ، على رأْي سِيبَوَيْه، ومحذوفاً، على رأْي الكِسائيّ (الزَّبيدي، د ت ، 124/4) .

وذكر البغدادي: على أن كذب في الأصل فعل وقد صار اسم فعل أمرٍ بمعنى الزم، لم أر مَن قال مِن النحويين وغيرهم أنَّ كذب اسم فعلٍ، وإنما ذكروه في جملة الأفعال التي منعت التصرف منهم ابن

مالك في التسهيل، وقول الشارح المحقق: إذا روي بنصب العتيق تحقيقٌ لكونه اسم الفعل فإنَّ أكثر اسم الفعل يكون بمعنى الأمر كما قاله الشارح ففاعله مستترٌ فيه وجوباً.

والعرب تقول: كذبك التمر واللبن أي: عليك بهما، وبعض العرب ينصب وهم مضر والرفع لليمن، وأصل الكذب الإمكان، وقول الرجل للرجل: كذبت أي: أمكنت من نفسك وضعفت فلهذا اتسع فيه وأغري به؛ لأنه متى أغري بشيء فقد جعل المغرى به ممكناً مستطاعاً إن رامه المغرى (البغدادي، 1998م، 174/6 - 177).

على أَنَّ نَصْبَ (العَتِيقَ) قد أنكرهُ جمَاعَة وعينوا الرّفْع، مِنْهُم أَبُو بكر بن الْأَنْبَارِي فِي رِسَالَة شَرَحَ فِيهَا مَعَانِي الْكَذِب على خَمْسَة أوجه قَالَ: كذب مَعْنَاهُ الإغراء ومطالبة الْمُخَاطب بِلُزُوم الشَّيْء الْمَذْكُور كَقَوْل الْعَرَب: كذب عَلَيْك الْعَسَل ويريدون كل الْعَسَل، وتلخيصه: أَخطَأ تَارِك الْعَسَل فغلب الْمُضَاف إِلَيْهِ على الْمُضَاف، قَالَ عمر بن الْخطاب: كذب عَلَيْكُم الْحَج كذب عَلَيْكُم الْعمرَة كذب عَلَيْكُم الْجِهَاد: ثَلَاثَة أسفار كذبن عَلَيْكُم مَعْنَاهُ الزموا الْحَج وَالْعمْرَة وَالْجِهَاد، والمُغْرَى بِهِ مَرْفُوع بكَذَبَ لَا يجوز نَصبه على الصِّحَّة لِأَنَّ (كَذَبَ) فَعَلَ لَا بُد لَهُ من فَاعل وخبرٌ لَا بُد من مُحدث عَنهُ، وَالْفِعْل وَالْفَاعِل كِلَاهُمَا تأويلهما الإغراء، وَمن زَعَمَ أَنَّ الْحَج وَالْعمْرَة وَالْجِهَاد فِي حَدِيث عمر حُكْمُهُنَّ النصبُ لم يُصِبْ إِذْ قضى بالخلو عَن الْفَاعِل، وَقد حكى أَبُو عبيدٍ عَن أبي عُبَيْدَة عَن أَعْرَابِي أَنه نظر إِلَى ناقةٍ نضوٍ لرجل فَقَالَ: كَذَبَ البزرَ والنوى، قَالَ أَبُو عبيد: لم يُسْمَعِ النصبُ مَعَ كَذَبَ فِي الإغراء إِلَّا فِي هَذَا الْحَرْف، قَالَ أَبُو بكر: وَهَذَا شاذٌ من القَوْل خارجٌ فِي النَّحْو عَن منهاج الْقيَاس ملحقٌ بالشواذ الَّتِي لَا يعول عَلَيْهَا وَلَا يُؤْخَذ بهَا (البغدادي، 1997م، 184/6 – 185).

وَالصَّحِيح جَوَاز النصب لنقل الْعلمَاء أَنه لُغَة مُضر وَالرَّفْع لُغَة الْيمن، وَوَجْهُهُ مَعَ الرّفْع أَنه مِن قبيل مَا جَاءَ لفظُ الْخَبَرِ فِيهِ بِمَعْنى الإغراء، كَمَا قَالَ ابْنُ الشجري فِي أَمَالِيهِ كتؤمنون بِاللَّه بِمَعْنى آمنُوا بِاللَّه، ورَحِمَهُ اللَّهُ بِمَعْنى اللَّهُمَّ ارحمه، وحسبك زيد بِمَعْنى اكتف بِهِ.

المسألة الرابعة – فتحُ سِينِ (عَسَيْتُ) وكَسْرُها:

قال عبد الدائم بن مرزوق القيرواني: تقول عَسَيتُ أن أفعل كذا، بفتح السين وكسرها لغتان، والفتح أكثر، ذكر هذا في كتابه حُلَى العُلَى (اللَّبْلِيُّ، 1997م، 38/1).

وقال السمين الحلبي:"ويجوز كَسْرُ عينِها إذا أُسندتْ لضميرِ متكلمٍ أو مخاطبٍ أو نونِ إناثٍ، وهي قراءةُ نافع وقرأ بها أيضًا شيبة "(الحلبي، 1994م، 526/1).

" هذا حكمها إذا كانت مسندة إلى مضمر، فإن كانت مسندة إلى ظاهر نحو قولك: عسى زيد أن يقوم، فلا نعلم أحدًا من اللغويين حكى فيها الكسر، إلا ما رأيته للهروي أبي الحسن علي بن محمد في كتابه (الذخائر) فإنه قال: في عسى لغتان: منهم من يفتح السين، ومنهم من يكسرها، فأطلق كلامه فيها ولم يقيده" (اللَّبْلِيُّ،1997م، 39/1).

المسألة الخامسة – اختلاف النحاة في تبعيض (مِن) :

وقع الخلاف بين النحاة في دلالة (مِن) على التبعيض على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور النحاة إلى أنها تدل على التبعيض، ومِن هؤلاء الجمهور: سيبويه، والمبرد في أحد قوليه، والوراق، والفارسي، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، والمالقي، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والأشموني، والسيوطي (ابن عصفور، 1999، 1/499، و(ابن مالك، 1990م، 3/135).

واستدل الجمهور بشواهد كثيرة من القرآن الكريم منها:

1 – قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ}[البقرة:8] .

2 – وقوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا} [البقرة: 204] .

3 – وقوله تعالى: {مِّنْهُمْ مَّن كَلَّمَ اللَّهُ} [البقرة:253] .

4 – وقوله تعالى: {لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ} [آل عمران: 92] .

5 – وقوله تعالى: {خُذْ مِنْ أموالِهِم صَدَقَةً} [التوبة:103] .

القول الثاني: عدم إفادة (مِن) التبعيض وإنما تفيد الابتداء؛ لأنَّ أصل (مِن) المبعضة ابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى، وبيان الجنس، وكونها لهذا المعنى مشهور في كتب المعربين، ويخرجون عليه مواضع من القرآن، لأنَّ (الدراهم) في قولك: (أخذتُ مِنَ الدراهمِ) مبدأُ الأخذ، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين، منهم المبرد في أحد قوليه، والأخفش الصغير(علي بن سليمان ت310هـ)، وابن السراج، والجرجاني، والزمخشري النحاس، وابن بابشاذ، وعبد الدائم القيرواني، وابن مضاء (السيوطي، 1998م، 2/377)، و(ابن السراج، 1985م، 1/409) .

القول الثالث: إفادة الابتداء والتبعيض في الأمثلة السابقة، وهو قول ابن يعيش (ابن يعيش، د ت، 8/12).

قال أبو حيان: "ذهب الجمهور والفارسي إلى أن (من) تكون للتبعيض نحو: أكلت من الرغيف، ويصلح مكانها بعض، وذهب المبرد، والأخفش الصغير، وابن السراج وطائفة من الحذاق، ومن أصحابنا السهيلي إلى أنها لا تكون للتبعيض، وإنما هي لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى، وبيان الجنس، وكونها لهذا المعنى مشهور في كتب المعربين، ويخرجون عليه مواضع من القرآن، وقال به جماعة من القدماء، والمتأخرين منهم النحاس، وابن بابشاذ، وعبد الدائم القيرواني، وابن مضاء وأنكر ذلك أكثر أصحابنا، وانتهاء الغاية أثبت لها هذا المعنى الكوفيون، وتبعهم ابن مالك قال كقولهم: قربت منه فإنه مساوٍ لقولك: تقربت إليه" (أبو حيان، 1998م، 4/1719 – 1420) .

والراجح القول بكون (مِن) تفيد التبعيض والابتداء وغير ذلك لكثرة الشواهد على ذلك، وقول عبد الدائم القيرواني داخل في هذا الاختيار، ولكن لا نحصرُه في ابتداء الغاية .

المسألة السادسة – حكم ما بعد إلى (اختلاف النحويين هل يدخل ما بعد (إلى) فيما قبلها أم لا يدخل إذا لم تكن هناك قرينة ؟

للنحاة أقوالٌ في جواز دخول ما بعد (إلى) فيما قبلها، أو عدم جوازها، وهي:

القول الأول: إذا كان الثاني مِن جنس الأول دخل في حكم ما قبله، نحو: (اشتريتُ الغنمَ إلى آخرِها) فآخِرُ الغنمِ داخلٌ في أولها، لأنه مِن جنسِها، وأما إنْ لم يكن الثاني مِن جنس الأول لم يَدخل، نحو: قوله تعالى: {ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ}[البقرة:187]، وهذا القولُ نَسبه أبو حيانَ إلى عبد الدائم القيرواني (أبو حيان، 1998م، 1730/4).

القول الثاني: أنَّ ما بعدها داخلٌ في حكم ما قبلها، ولا تُستعمل في غيره إلا مجازًا، والدليل على ذلك العرف، فمثلاً لو قال قائل: (اشتريت الشقة إلى طرفها)، فالطرف داخل في المُشترَى؛ لأنَّ العرف يقضي ألاَّ تُشترَى الشقة إلا إلى آخرِها إلاَّ إذا قيل ببعضها، ذَكَر هذا عددٌ من النحاة منهم: ابنُ عصفور، والمالَقي، والرضي وابن عقيل (الرضي، 1982م، 274/4)، و(ابن هشام، 2005م، ص 85)، ولم يُنْسَب هذا القولُ إلى أحد .

القول الثالث: أنَّ ما بعدها لا يَدخل فيما قبلها إلاَّ مجازًا، نحو قوله تعالى: {ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} [البقرة:187]، فالصوم الشرعي يكون إلى غروب الشمس، والليل غير داخل في الصيام، وكذلك استدلوا بقولهم: (اشتريتُ الموضع مِنَ الوادي إلى الوادي)، فالوادي لا يَدخل في الشراء، ذكره الرضي وغيره ولم يَنسبوه (ابن هشام،2005م، ص85)، و(الأشموني، 1998م، 76/2، وابن عقيل، 1984م، 254/2) .

القول الرابع: أنَّ دخول الثاني فيما قبله يَعتمد على القرينة، وهذا مذهب عدد مِن النحاة منهم: الرضي، وابن عصفور، وابن هشام، والمرادي، والزركشي (ابن عصفور ، 1998م، 516/1 – 517)، و(ابن هشام، 2005م، ص 79)، ومَثَّل أبو حيان لذلك بقول الشاعر:

وصِرْنَا إلى الحُسْنَى، وَرَقَّ كلامُنا .....

ألا ترى أنه قد دخل في الحسنى، ونحو قولهم: اشتريتُ الشُّقَّةَ إلى طرفها، فالطرف داخل في الشقة؛ إذ لم يعهد أن الإنسان يشتري الشقة دون طرفها، ونحو: {وأَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} ، واشتريت الفدان إلى الطريق، فالليل غير داخل في الصوم، والطريق غير داخل في الشراء.

وإن لم يقترن به قرينة فالذي عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل في حكم ما قبله؛ فإذا قال اشتريتُ البستانَ إلى الشجرةِ الفلانيةِ لم تدخل الشجرةُ في المشترَى (أبو حيان، 2013م، 161/11)، و(أبو حيان، 1998م، 1730/4) .

وقول عبد الدائم القيرواني له حظه مِن النظر، فإن كان الثاني مِن جنس الأول دخل فيه، وإنْ لم يكن مِن جنسه لم يَدخل فيه، فمثلاً الصيام يَشمل النهار، ولا دخل له بالليل، ولعل هذا يشابه القول بوجود القرينة، فالمعنى متقارب، فدخولُ جنسٍ في آخَرَ مِثْلِهِ أو مخالِفٍ له هذا ما يُعْرَفُ بالقرينة، وهذا – فيما يبدو – هو الراجح والمختار.

المسألة السابعة – عامل النصب في معمول المصدر الذي هو بدل من لفظ الفعل:

أجاز عبد الدايم القيرواني تقدير (اضرب) لِنَصْبِ (زيدًا) بفعلٍ مضمر، فتقول: زيدًا ضربًا .

يجيء بعد المصدر الواقع بدلاً مِن فِعْلِهِ معمولٌ له منصوب، نحو: ضَرْبًا زيدًا، وقد اختُلِفَ في عامل النصب في معمول المصدر على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه، والفراءِ، والأخفش، والزجاج، وأبي علي الفارسي، وابن يعيش، وابن مالك، وأبي الحسن الضائع، وابن عقيل، **أنَّ الناصب للمعمول هو المصدر نفسُه**، وعزاه بعضُهم إلى الجمهور (ابن مالك، 1982م، 1024/2)، و (ابن عقيل، 1980م، 244/2) .

القول الثاني: **العامل هو الفعل المضمر الناصب للمصدر**، وهو مذهب المبرد، وابن السراج، والسيرافي، وابن الحاجب، ورضي الدين الاستراباذي، وابن هشام، وعبد الدائم القيرواني (ابن السراج، 1985م،167/1)، و(العليلي، 1982م، 634/1)، و(ابن هشام، 1979م، 203/3) .

قال أبو حيان:"وهذه المصادر منصوبة بأفعال منها واجبة الإضمار، وفي الإفصاح: أن قولك: ضربًا زيدًا الناصب له عند سيبويه فعل من غير لفظ المصدر: تقديره التزم ضربًا زيدًا، فهو منصوب على أنه مفعول بفعل مضمر ملتزم إضماره، وغير سيبويه يرى أنه منصوب باضرب مضمرة" (أبو حيان، 1998م، 2254/5) .

المسألة الثامنة – الاختلاف في (نَهَدَا) هل بالدال أو الزاي ومعنى ذلك ؟

قال أبو جعفر: يصف في البيت شبلي أسد، وقبله يصف لبؤة:

تُرْضِعُ شِبْلَينِ في مَغارِهِما قد نَاهَزَا لِلفطَام أو فُطِمَا

وروى عبد الدائم القيرواني في كتابه حُلَى العُلَى: "قد نهدا للفطام" بالدال غير معجمة، قال: ويُروى قد نَهَزَا بالزاي، يقال: نَهَدْت، أي: نَهَضْتُ، قال: ونَهَزْتُ مثله.

وقيل في معنى البيت: إن هذين الشبلين تحت خصب ورفاهية؛ لأن أمهما تفترس الرجال، وتطعمهما لحومهم، أو تولغهما دماء آخرين، إشارة إلى اللحم الطري، ففي كل يوم لا يخلوان من ذلك (اللَّبْلِيُّ، 1997م، 118/1)، و(ابن منظور، مادة: نهز) .

المسألة التاسعة – ليس في الأسماء جزم:

قال ابن مالك:

والاسمُ قد خُصِّصَ بالجَرِّ، كما قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بأَنْ يَنْجَزِمَا

(يعقوب، 1997م، 33/1) .

فالخفض لا يكون إلا في الاسم، نحو: (تألْمْتُ مِنَ الكَسُولِ)، ولا يكون الجزمُ إلا في الفعل المضارع، نحو: (لم يَفُزْ متكاسلٌ)، فتبيَّن بذلك أنَّ أنواع الإعراب على ثلاثة أقسام: قسم مشترك بين الأسماء والأفعال، وهو الرفع والنصب، وقسم مختص بالأسماء وهو الخفض، وقسم مختص بالأفعال، وهو الجزم (عبد الحميد، د ت، ص 19).

وقد اختار عبد الدائم القيرواني قول المازني وهو أنه لم يدخل الجزم الأسماء لأنه لا يكون إلا بعوامل يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى، نحو: لم ولما ولام الأمر، ولا الناهية، وأدوات الشرط، فلما

لم يصح معنى الجازم فيها امتنع دخولها عليها، وكذلك العلة في دخول الخافض على الأفعال هي عدم صحة المعنى (المازني، 2013م، ص 21 – 23، و(أبو حيان، 2013م ،142/1) .

وخُصَّ الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر، ليكون لكل واحد مِن صنفي المُعْرَبِ ثلاثة أوجه مِن الإعراب، فالاسم له الرفع والنصب والجر، والفعل له الرفع والنصب والجزم (مكرم، 1987م، 65/1).

والجزم لو دخل على الاسم لأوجب حذف شيئين: التنوين والحركة، والاسم في نهاية الخفة فكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به، ودخل الجزم على الفعل لأنه ثقيل يحتمل الحذف والتخفيف، وأما عدم دخول الجر على الفعل لأنَّ الجر إنما يكون بالإضافة، والقصد بها تخصيص المضاف، والإضافة إلى الفعل لاتصح، ولأنَّ المضاف إليه يقوم مقام التنوين، والأفعالُ لا تنوَّن ولا تُعَرَّفُ، والفعل لو أُضيف إليه لا يَخص ما قبله، وبقي مِن الإعرابِ الرفعُ والنصبُ، ولم يَعرض فيهما ما يُوجب اختصاصهما أو أحدهما بالفعل والاسم فوجب أنْ يَدخل عليهما (البالوي، 2004م، ص 25)، و(المازني، 2013م، ص 23) .

قال أبو حيان في التذييل والتكميل:" وليس في الأسماء جزم"، قال أبو نصر: " يريد الأسماء المضارعة للأفعال وهي التي لا تنصرف، وإنما فيها الجزم حين منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل ليكون عوضاً من الجر". قال س: " فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا عليه ذهابه وذهاب الحركة".

وقال الزجاج:" قال لبعضهم: لم تجزم الأسماء لخفتها ولم تخفض الأفعال لثقلها"(أبو حيان، 2013م، 142/1) .

قال سيبويه: " وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين فإذا ذهب التنوين لم يَجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة، والنصب في المضارع من الأفعال لن يَفعلَ والرفع سيَفعل والجزم لم يفعلْ وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم لأنّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول إن عبد الله لَيَفعلُ فيوافِقُ قولَك لفاعل حتَّى كأنّك قلت إن زيداً لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ ولا تلحق فَعَل اللامُ وتقول سيفعلُ ذلك وسوفَ يفعل ذلك فُتلحِقهُا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماءَ للمعرفة، ويُبيِّن لك أنَّها ليست بأسماءٍ أنّك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء لم يجزْ ذلك ألاَ ترى أنّك لو قلت إنَّ يَضْرِبَ يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاماً إلاّ أنّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى وستر ذلك أيضاً في موضعه"(سيبويه، 1988م،14/1).

المسألة العاشرة – الحركات الواردة في لفظة (المودة):

قال صاحب التاج:"{والمَوَدَّةِ} ، بِالْفَتْح، كَمَا يَقْتَضِيهِ الإِطلاق، وَفِي بعض النُّسخ بِالْكَسْرِ، فَيكون من أَسماءِ الآلاتِ، فاستعمالُه فيا لمصادِر شَاذٌّ، وَفِي بعضِهَا بِكَسْر الْوَاو كمَظِنَّة، وَهُوَ فِي الظُّرُوفِ أَعْرفُ

مِنْهُ فِي المصادِرِ (والمَوْدَدَةِ) بفكّ الإدغام، بكَسْر الدَّال وَبفَتْحِهَا، حَكَاهُ ابنُ سِيده والقَزّازُ فِي معنى الودّ، وأنشد الفَرّاءُ:

إنَّ بَنِيَّ لَلِئَامٌ زَهَدَهْ لاَ يَجِدُونَ لِصَدِيقٍ مَوْدَدَهْ

قَالَ القَزَّاز: وهاذا من ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، لَيْسَ ممَّا يَجوزُ فِي الْكَلَام، وَقَالَ العَلاَّمَة عبد الدَّائِم القَيْروانيُّ بسَنده إِلى المُطرّز: وَدِدْتُه مَوْدِدَةً، بكَسْر الدالِ، هُوَ أَحد مَا جاءَ على مِثَال فَعِلْتُه مَفْعِلَة، قَالَ: وَلم يأْت على هذا المِثَال إِلاَّ هذَا وقولُهم حَمِيتُ عَلَيْهِ مَحْمِيَةً، أَي غَضِبْتُ عَلَيْهِ، كَذَا نقلَه شيخُنا، وَقَالَ: فَفِيهَا شُذُوذٌ من وَجْهَيْنِ: الكَسْر فِي المَفْعلة، والفَكّ، وَهُوَ من الضرائرِ وَلَا يَجوزُ فِي النَّثْرِ والسَّعَةِ، كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ.

(والمَوْدُودَةِ) هكذا فِي النُّسخة الموثوق بهَا، وَقد سَقطَتْ فِي بَعْضهَا، وَلم يتعرَّض لَهَا أَئمَّةُ الغريبِ.

وحكَى الزَّجَّاجيُّ عَن الكسائيّ: (وَدَدْتُه) ، بِالْفَتْح، وَقَالَ الجوهَرِيُّ: تقولَ: وَدِدْتُ لَو تَفْعَل ذالك (ووَدِدْتُ لَو أَنَّك تَفْعَل ذالك) أَوَدُّ وُدًّا ووَدًّا ووَدَادَةً، ووداداً، تَمنَّيْتُ، قَالَ الشاعرُ:

وَدِدْتُ وِدَادَةً لَوْ أَنَّ حَظِّي مِنَ الخُلاَّنِ أَنْ لَا يَصْرِمُونِي

(وَوَدِدْتُه) ، أَي بِالْكَسْرِ، (أَوَدُّه) أَي بِالْفَتْح فِي الْمُضَارِع (فيهمَا) ، أَمَّا فِي المَكْسُور فعلى القِيَاس، وأَما فِي المفتوح فعَلَى خِلاَفِهِ، حَكَاهُ الكسائيُّ، إِذْ لَا يُفْتَح إِلاَّ الحَلْقِيُّ العِين أَو اللام، وكِلاهما مُنْتَفٍ هُنا، فَلَا وَجْهَ للفتْحِ، وهكذا فِي الْمِصْبَاح، قَالَ أَبو مَنْصُور: وأَنكر البَصرِيُّون {وَدَدْتُ، قَالَ: وَهُوَ لَحْنٌ عِنْدهم، وَقَالَ الزَّجَّاج: قد عَلِمْنَا أَنّ السكائيَّ لم يَحْكِ وَدَدْتُ إِلاَّ وَقد سَمِعَه ولكنّه سَمِعَه مِمَّن لَا يَكُونُ حُجَّةً، قَالَ شيخُنَا: وأَوْرَدَ المعنيين فِي الفصيح على أَنهما أَصْلاَن حَقِيقَةً، وأَقَرَّه على ذلك شُرَّاحُه، وَقَالَ اليَزيديُّ فِي نَوادره: وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ من العَربيّة وَدَدْتُ مَفْتُوحَة، وَقَالَ الزمخشريُّ: قَالَ الكسائيُّ وَحْدَه: وَدِدْتُ الرجُلَ، إِذا أَحْبَبْتَه ووَدَدْتُه، وَلم يَرْوِ الفتحَ غيرُه. قلْت: ونقلَ الفَتْحَ أَيضاً أَبو جَعْفَر اللَّبْلِي فِي شرح الفصيح، والقَزّاز فِي الْجَامِع، والصاغانيّ فِي التّكْملة، كلهم عَن الفَرَّاءِ" (الزَّبيدي، د ت، 280/9)، و(ابن منظور، مادة: وَدَدَ).

المسألة الحادية عشرة – (فُعَال وفَعِيل):

قال في هذا الباب: "وحكى الفراء صُغَار وصَغِير".

(قال المفسر): كذا وقع في بعض النسخ بالغين معجمة، ووقع في بعضها صفار وصفير بالفاء، وكلاهما جائز، وهكذا اختلفت نسخ إصلاح المنطق في هذه اللفظة، في رواية أبي علي البغدادي، وحكى الفراء عن بعضهم، قال: قال في كلامه: رجل صغار يريد صغيراً. وذكر أن أحمد بن عبيد رواه صغار بالتشديد.

وفي رواية ثعلب التي رويناها عن عبد الدايم بن مرزوق القيرواني: وحكى الفراء عن بعضهم قال: في كلامه صفار يريد صفيراً – كذا وقع بالفاء – جعله مصدر صفر بضمه (البَطَلْيَوسي، د ت، 312/2).

- الخاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومنوالاه، وبعد ذكر ما يتعلق بهذا العالم اللغوي النحوي فإنه يمكن الوصول إلى بعض النتائج وهي:

- كان عبد الدائم قيرواني المولد ثم توجه إلى الأندلس، ونزل بالْمَرِيَّة وإشبيلية ينشر العلم .

- بحثتُ وسَعَيتُ كثيرًا للحصول على كتبه ك (حُلَى العُلى)، فلم أعثر عليها لا مطبوعة ولا مخطوطة، فكان هذا سببًا في عدم العثور على آراءٍ أخرى له .

- ذهب عبد الدائم بن مرزوق القيرواني إلى أن (سواء) الممدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى إلا

- يرى القيرواني عدم إفادة (مِن) التبعيض وإنما تفيد الابتداء .

- ذهب القيرواني إلى مذهب سيبويه وهو أنَّ العامل هو الفعل المضمر الناصب للمصدر.

- اختار عبد الدائم القيرواني قول المازني وهو أنه لم يدخل الجزم الأسماء لأنه لا يكون إلا بعوامل يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى، نحو: لم ولما ولام الأمر، ولا الناهية، وأدوات الشرط، فلما لم يصح معنى الجازم فيها امتنع دخولها عليها، وكذلك العلة في دخول الخافض على الأفعال هي عدم صحة المعنى .

- ذهب القيرواني إلى أنَّ الثاني إذا كان مِن جنس الأول دخل في حكم ما قبله، نحو: (اشتريتُ الغنمَ إلى آخرِها) فآخِرُ الغنمِ داخلٌ في أولها، لأنه مِن جنسِها، وأما إنْ لم يكن الثاني مِن جنس الأول لم يَدخل، ومثله قوله تعالى: {ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ}[البقرة:187] .

وختامًا فهذا ما استطعتُ جمعه ومناقشته من أقوال وآراء عبد الدائم القيرواني، ولو كانت كتبه موجودة لكانت الفائدة من علمه كثيرة جَمّة، فنسأل الله أنْ ييسرَ إظهارَها لطلبة العلم لِيُفيدوا بها المكتبة العربية والإسلامية، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

- فهرس المصادر والمراجع:

- ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (المتوفى: 658هـ)، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة – لبنان، 1415هـ - 1995م .

- الإشبيلي، ابن عصفور، شرح الجمل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّاز الشعَّار، إشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 1419هـ ، 1998م .

- الإشبيلي، ابن عصفور، شرح الجمل، تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1999 .

- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م.

- الأندلسي أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (المتوفى: 745 هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م .

- الأندلسي، أبو حيان ت745هـ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط 1، 1434هـ، 2013م .

- البالوي، علاء الدين، الرسالة العلائية في العلل النحوية، قدَّم له راتب النابلسي، نشرته: دار الأندلس، بسوريا، 2004م .

- ابن بَرِّي، عبد الله، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق الدكتور: عيد مصطفى درويش، مراجعة الدكتور: محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1405هـ، 1985م .

- البَطَلْيَوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد (المتوفى: 521 هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا - الدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، د ت .

- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1418 هـ - 1997م .

- البغدادي، عبد القادر بن عمر ت1093هـ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق محمد نبيل طريفي، واميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1998م .

- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1402هـ، 1982م .

- الحلبي، السمين (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق وتعليق: الشيخ: علي محمد معوض، والشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور: جاد مخلوف جاد، والدكتور: زكريا عبد المجيد النوتي، قدم له وقرظه الدكتور: أحمد محمد صيرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 1414هـ، 1994م .

- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (المتوفى: 626هـ)، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1414 هـ - 1993 م .

- الرضي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1402هـ، 1982م .

- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، مرتضى (المتوفى: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د ط، د ت .

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل ، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1405هـ، 1985م .

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م .

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، الناشر المكتبة التوفيقية، مصر، د ط، د ت .

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م .

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1407هـ، 1987م .

- الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر (المتوفى: 599هـ)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، الناشر: دار الكاتب العربي – القاهرة، 1967م.

- عبد الحميد، ، محمد محيي الدين، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، دار الطلائع، د ط، د ت .

- عبد الوهاب، حسن حسني ، كتاب العُمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، مراجعة وإكمال: محمد العروسي المطوى، وبشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1425هـ، 2005م . - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 2، 1399هـ، 1979م .

- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور: إميل بديع يعقوب، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، 1997م (من المقدمة).

- اللَّبْلِيُّ، شهاب الدين أحْمَد بن يُوسُف بن على بن يُوسُف أَبُو جَعْفَر الفهري المقري اللغوي المالكي (المتوفى: 691هـ)، تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول)، تحقيق الدكتور: عبد الملك بن عيضة الثبيتي، الأستاذ المساعد في كلية المعلمين بمكة المكرمة، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، في المحرم 1417 هـ، سنة النشر: 1418هـ - 1997م.

- اللمتوني، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي (المتوفى: 575هـ)، فهرسة ابن خير الإشبيلي، المحقق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ، 1998م . - ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط 1، 1410هـ، 1990م.

- المازني، علي بن أحمد بن علي(دكتور)، النحو عند المازني، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط 1، 2013م .

- ابن مالك، جمال الدين عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون، دمشق، بيروت، ط 1، 1402هـ، 1982م.

- محفوظ، محمد (المتوفى: 1408 هـ)، تراجم المؤلفين التونسيين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط 2، 1994م، 302/4 - 303.

- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، ط 3، د ت .

- الميمني، عبد العزيز، بحوث وتحقيقات (عبد العزيز الميمني)، ، أعدها للنشر: محمد عزير شمس، تقديم: شاكر الفحام، مراجعة: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1995م .

- ابن هشام، عبد الله المصري، أوضح المسالك، بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط 5، 1979م .

- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه الدكتور: مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1426هـ.

- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د ط، د ت، مكتبة المتنبي، القاهرة .